



آفاق اقتصادية Āfāqiqtiṣādiyyat

مجلة علمية دولية محكمة تصدر نصف سنوياً عن
كلية الاقتصاد- الخمس / جامعة المرقب

رقم الإيداع القانوني بدار الكتب الوطنية: 50/2017

E-ISSN 2520-5005

أثر المخاطر الجيوسياسية على ربحية المصارف التجارية: دليل قياسي من دول مجلس التعاون الخليجي

د. عبد الله رجب الفاضلي

aralalfadlii@elmergib.edu.ly

كلية الاقتصاد-الخمس / جامعة المرقب - ليبيا

د. محمد علي سليم

maabduala@elmergib.edu.ly

كلية الاقتصاد-الخمس / جامعة المرقب - ليبيا

المؤلفون Authors

Cite This Article:

اقتبس هذه المقالة (APA):

الفاضلي، عبد الله رجب وسليم، محمد علي (2024)، أثر المخاطر الجيوسياسية على ربحية المصارف التجارية: دليل قياسي من دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة آفاق اقتصادية، 10 [1] 217 - 238.

أثر المخاطر الجيوسياسية على ربحية المصارف التجارية: دليل قياسي من دول مجلس التعاون الخليجي

الملخص

هدفت الدراسة الحالية إلى تقصي أثر المخاطر الجيوسياسية على ربحية المصارف التجارية لعينة مكونة من 39 مصرفاً تجارياً من دول مجلس التعاون الخليجي، وبالاعتماد على بيانات سنوية ومتوازنة (البيانات المقطعية الزمنية panel data)، للفترة الزمنية الممتدة (2007 – 2021)، وعن طريق تطبيق نموذج تقدير الخطأ المعياري المصحح (PCSE) القياسي، أظهرت النتائج بشكل عام أن كل المتغيرات المفسرة المستخدمة في هذه الدراسة يمكن أن تعتبر عوامل مؤثرة بشكل موثوقاً وهي مؤشرات مهمة للتنبؤ بربحية المصارف التجارية، وعلى وجه التحديد، تشير النتائج إلى أن المخاطر الجيوسياسية (GPR) لها أثر إيجابي على ربحية المصارف التجارية بالدول قيد الدراسة، ولكن هذا الأثر الإيجابي قد أضعف بوجود حالة عدم اليقين في السياسة الاقتصادية (EUP)، كما كشفت النتائج أيضاً أن التفاعل بين المخاطر الجيوسياسية وحالة عدم اليقين في السياسة الاقتصادية (GPR*EUP) له تأثير سلبي كبير على ربحية المصارف التجارية العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي، كما خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات والتي كان من أهمها؛ على المسؤولين بالمصارف التجارية بتسليط الضوء على زيادة الإهتمام بموضوع قدراتها التنظيمية، والالتزام بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مثل تطبيق معيار الأدوات المالية (IFRS9) الدولي، وتطبيق معايير بازل3، وذلك لما لهذه المعايير من أهمية بالغة في التخفيف من المخاطر المالية والعمل على رفع ثقة المستثمر الأجنبي اتجاهها.

الكلمات الدالة: المصارف التجارية، المخاطر الجيوسياسية، الربحية، نماذج بيانات البانل، المخاطر المالية.

The Impact of Geopolitical Risks on Commercial Banks' Profitability: Empirical Evidences from the GCC Countries

Authors

Abduallah .R. Alfadli¹
aralfadli@elmergib.edu.ly

, Mohamed Ali Salim²
maabduala@elmergib.edu.ly

^{1&2} Faculty of Economics and Commerce/ Elmergib University/ Libya

ABSTRACT

The current study aimed to investigate the impact of geopolitical risks on the profitability of commercial banks for a sample of 39 commercial banks from the (GCC) Countries, relying on annual and balanced data (Panel Data) for the extended period of time (2007-2021), and by applying the corrected standard error estimation (PCSE) model, the results showed in general that all the explanatory variables used in this study can be considered reliably influential factors and are important indicators for predicting the profitability of commercial banks. Specifically, the results indicate that geopolitical risk (GPR) has a positive impact on the profitability of commercial banks, but this positive effect is weakened by the presence of economic policy uncertainty (EUP), as the results also reveal the interaction between geopolitical risks and economic policy uncertainty (EUP*GPR) has a significant negative impact on the profitability of commercial banks. The study also came out with a set of recommendations, the most important of which were: Officials in commercial banks should highlight increased attention to the issue of their organizational capabilities, and adherence to international financial reporting standards, such as applying the international financial instruments standard (IFRS9) and applying Basel 3 standards, because these standards are of great importance in mitigating financial risks, and efforts should be made to boost the confidence of foreign investors in it.

Keywords: Commercial Banks, Geopolitical Risks, Profitability, Panel Data, Financial Risks.

تعتبر المصارف التجارية شريان الحياة للاقتصاد والركيزة الأساسية للنظام المالي العامل في أي اقتصاد وخاصة اقتصاديات الأسواق الناشئة (Jovković et al. 2021)، كما تعتبر من أكثر المؤسسات المالية ديناميكية، وتلعب دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية من خلال تعبئة الموارد المالية المتمثلة في الودائع المصرفية بجميع أنواعها، وتوجيه هذه الموارد نحو المشاريع الإنتاجية، وتمويل النشاطات التجارية، كذلك هي عامل وساطة مهم في نظام الدفع بين مختلف الوحدات الاقتصادية الوطنية والدولية، وهي من الوسائل الهامة التي تغذي الاقتصاد نحو مستويات التنمية المستدامة، وعلى الرغم أن المصارف التجارية ليست الوسيط الوحيد في هذا الصدد، إلا أنها تتمتع بخصائص وسمات تميزها عن المؤسسات المالية الأخرى التعاقدية والوسيط، حيث ترتبط هذه الخصائص بالربحية، والسيولة، والأمان، كما ترجع أهمية هذه الخصائص بالنشطة الرئيسية التي تمارسها المصارف التجارية والمتمثلة في تعبئة الموارد المالية ومنح الإئتمان، ولذلك تعتبر من أهم المؤسسات المالية التي تلعب دوراً نشطاً في تعبئة وتوزيع الموارد المالية، وهي أكثر الوسطاء كفاءة لخدمة كل من (المدخرين أصحاب الفائض المالي) ومستخدمي هذه الأموال في مجالات الاستثمار المختلفة (أصحاب العجز المالي) (Raghavendra, 2011).

وبالتالي تساهم المصارف التجارية في خلق الطلب على أنواع مختلفة ومتعددة من الموارد المالية وزيادة مستويات التعامل معها، كما تسعى المصارف التجارية إلى الربح من خلال تطوير وتنويع أنشطتها وتوفير المتطلبات الأساسية لزيادة خدماتها ومنتجاتها المصرفية، وتوفير المتطلبات الأساسية لزيادة حركة تدفقات رأس المال، مما يؤدي إلى تفعيل النظام المصرفي وزيادة قدرته على جذب المزيد من المدخرات والتوسع في الوساطة من أجل جني الأرباح لمساهميها.

وبالتالي وفقاً لفكرة الرفع المالي فإن أرباح المصارف التجارية أكثر تأثراً بالتغير الذي يحدث في إيراداتها، وذلك بسبب تعرضها لآثار الرفع المالي، فإذا ما زادت إيرادات المصرف بنسبة معينة ترتب على ذلك زيادة الأرباح بنسبة أكبر، والعكس بالعكس، كما أن اعتماد المصرف على الودائع كمصدر رئيسي للموارد سوف يعرضه لجوانب سلبية، وذلك نتيجة لالتزامه بدفع فوائد عليها سواء حقق أرباح أم لم يحقق، وإذا اعتمد المصرف على أموال الملكية في تمويل استثماراته فسوف يقفل أبوابه من اليوم الأول، لذلك الاعتماد على ودائع العملاء ميزة هامة للمصارف التجارية (منير هندي، 2002، ص 13)، وإذا كانت البيئة المالية لبلد ما منظمة بشكل جيد فيجب أن تشير إلى تحسينات في الربحية والتوسع في حجم الموارد المالية التي تنتقل من وحدات الادخار الفائضة إلى وحدات الاقتراض التي تعاني من عجز، وتحسين فئة الخدمات المالية للمستهلكين (Levine, et al., 2000)، وبما أن هدف الربحية يتعارض مع هدفي السيولة والأمان، فإن سياسة الاستثمار الجيدة تحقق توازناً حكيماً فيما بينها، ولذلك يجب على المصرف أن يضع سياسته الاستثمارية بطريقة تضمن سلامة أمواله مع تعظيم أرباحه.

وفي ظل العولمة الاقتصادية وما أحدثتها من تغيرات عالمية في الاقتصاد والصيرفة العالمية التي أصبح فيها الجهاز المصرفي يلعب دوراً متزايداً الأهمية في النشاط الاقتصادي المحلي والعالمي، ومع تغيرات طرق وأدوات العمل المصرفي، وذلك بالاتجاه نحو الدمج والخصخصة وتسريع وتيرة الابتكارات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المصرفية، والاتجاه نحو العولمة المالية والمعاملات النقدية والمالية في أسواق رأس المال العالمية والتي أصبحت المصارف التجارية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بها، هذا جعلها عرضة وبدرجة كبيرة للعديد من العوامل الخارجية كالأزمات المعاصرة، والمخاطر بأنواعها والتي منها المخاطر الجيوسياسية محل اهتمام وتركيز الدراسة الحالية.

حيث تشير المخاطر الجيوسياسية إلى إطار واسع في العلاقات الدولية، يشمل ظواهر مختلفة مثل عدم الاستقرار السياسي، والتوترات والاحتكاك والمواجهات بين الجهات الاقتصادية العالمية الفاعلة والصراعات والحروب العسكرية بين البلدان، والأعمال الإرهابية أو الأحداث الجغرافية التي يمكن أن يكون لها تأثيرات إقليمية أو عالمية واضطرابات في التدفقات المالية الدولية، كما تبين أن المخاطر الجيوسياسية تميل إلى التأثير على الظروف الاقتصادية والأسواق المالية، يعتبرها محافظو المصارف المركزية والمستثمرون المحترفون والصحف المالية أن هذا الخطر هو أحد محددات قرارات الاستثمار Triki, & (Maatoug, 2020).

2. مشكلة الدراسة:

تحدد المشكلة البحثية لهذه الدراسة بناء على عامل الربحية واعتباراتها بالقطاع المصرفي، والتي تسعى المصارف التجارية المملوكة للقطاع الخاص لتحقيقها بأقصى قدر ممكن، وإذا كان المصرف مملوكا للدولة فإن تحقيقها يعتبر من أهم المعايير والمؤشرات للحكم على نجاحه وكفاءته، وبما أن دور المصارف التجارية ينحصر في تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية البحتة في صورة تحقيق الأرباح والعوائد لمساهميها، وزيادة منتجاتها مع التوسع في دور الوساطة والاتجاه نحو العولمة المالية والأسواق العالمية، ومع ازدياد ارتباطها على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، ومع تأثر الأسواق العالمية بالأحداث الجيوسياسية بشكل مباشر وغير مباشر من خلال القنوات المالية والتجارية والسلع الأساسية وما يحدث لها من تقلبات في أسعارها، كما يمكن لعدم الاستقرار الجيوسياسي والصراعات والأزمات العالمية الكبرى أن تهمز ما تسعى المؤسسات إلى تحقيقه مع احتمال سوء تخصيص الموارد، وفي ظل العولمة المالية أصبح القطاع المصرفي اليوم أكثر تعقيدا بسبب سعيه إلى الخروج دون أن يصاب بأذى من الأزمات المالية العالمية المعاصرة، كالأزمة المالية الأخيرة وكوفيد-19، والحروب والثورات التي يشاهد صدها، كلها قد تؤدي إلى تباطؤ اقتصادي لاحق قد يمارس ضغوطا على نشاط المصارف وربحياتها، ولذلك تتمحور صياغة مشكلة الدراسة وأهميتها في محاولة الإجابة عن السؤال الآتي:

ما أثر المخاطر الجيوسياسية على ربحية المصارف التجارية العاملة بدول مجلس التعاون الخليجي؟

3. أهداف الدراسة:

الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو فحص وتقدير أثر المخاطر الجيوسياسية على ربحية المصارف التجارية العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي، ومن أجل تحقيق هذا الغرض فإن الدراسة تحاول الإجابة عن التساؤل المذكور أعلاه.

4. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة من أهمية كل من الربحية واعتباراتها بالقطاع المصرفي كموضوع جد هام وكجزء من أهمية الصناعة المصرفية التي تعتبر العمود الفقري لأي نظام مالي يعمل في اقتصاد أي بلد وهي من أكثر الصناعات حساسية للأزمات، وأهمية موضوع المخاطر الذي يعتبر من أكثر المشكلات التي تواجه المصارف في جميع أنحاء العالم، وتقدير وتحديد مصادرها يفيد في بناء سياسات تساعد على مواجهتها وتجنبها، وتعتبر هذه الدراسة أصلية في مجالها من حيث دراستها للأزمات والمخاطر الخارجية المؤثرة على القطاع المصرفي، لذلك تم الاعتقاد أن الدراسة تقدم مساهمة كبيرة في الأدبيات، لأن فهم ديناميكيات التغيرات مهم لمديري المصارف وكذلك لصانعي السياسات من أجل الحفاظ على قطاع مصرفي مستقر في المنطقة العربية.

5. الدراسات السابقة:

تعتبر ربحية المصارف التجارية موضع اهتمام كبير لدى الباحثين والأكاديميين والمحللين الماليين، وكان هناك أدبيات واسعة النطاق حولها تتناول العوامل التي تؤثر على ربحية المصارف، وأشارت إلى أنها دالة للعديد من العوامل سواء كانت عوامل داخلية متعلقة بالمصرف نفسه أو عوامل خاصة بالبيئة الخارجية، وغالبا ما تسعى الجهات الفاعلة والمهتمون في هذا الإطار إلى تحديد أثر هذه العوامل على الأداء المصرفي بشكل عام، لذلك خضعت مثل هذه القضايا لكثير من النقاش في الأدبيات سواء كانت نظرية أو تجريبية، وقد انقسمت تلك الدراسات إلى عدة فروع، يتمثل الأول في البحث في تأثير عوامل الاقتصاد الجزئي على ربحية المصارف التجارية، وتجسد الآخر في البحث في تأثير عوامل الاقتصاد الكلي على ربحية المصارف التجارية، بالإضافة إلى ذلك هناك من الدراسات التجريبية ما شملت الاثنين معاً، وركزت بعض الدراسات التجريبية حول ربحية المصارف المتعلقة أو الخاصة بكل دولة على حدة، في حين ركزت دراسات أخرى على مجموعة من البلدان.

وأشارت الدراسات إلى نتائج مفادها أن ربحية المصارف يتم تفسيرها بشكل أساسي من خلال العوامل الخاصة بالمصرف ومؤشرات الاقتصاد الكلي، ووفقا لطبيعة كل دراسة والغرض منها تم استخدام متغيرات مختلفة، بناءً على ذلك لا تزال ربحية المصارف التجارية موضوع بحث مهم نسبيا وبحاجة للمزيد من الدليل التجريبي، واستكمالا للدراسات السابقة التي قامت معظمها بقياس ربحية المصارف التجارية بمتغيرات وطرق وبيئات مختلفة، فإن إدراج الدراسة الحالية لمؤشرات المخاطر بشكل عام والمخاطر الجيوسياسية بشكل خاص كمتغيرات مفسرة لربحية المصارف التجارية يقدم مساهمة مهمة في الأدبيات، ولذلك تعتبر أهمية هذه الدراسة هي محاولة لسد هذه الفجوة البحثية، وفيما يتعلق بالدراسات التجريبية السابقة التي حققت بالقياس في أثر المخاطر الجيوسياسية على القطاع المصرفي يمكن تناولها في الآتي:

قام (Şanlısoy, et al., 2016) بدراسة أثر المخاطر السياسية على ربحية القطاع المصرفي التركي، استخدم المؤلفون (العائد على الأصول) كمقياس لربحية القطاع المصرفي، وقد تم تقدير مقياس المخاطر السياسية من خلال مكوناته الرئيسية هي (استقرار الحكومة؛ الظروف الاجتماعية والاقتصادية؛ ملف الاستثمار؛ الصراع الداخلي؛ الصراع الخارجي؛ الفساد؛ الجيش في السياسة؛ التوترات الدينية؛ القانون والنظام؛ التوترات العرقية؛ المساءلة الديمقراطية وجودة البيروقراطية) المأخوذ من "دليل المخاطر القطرية الدولي التابع لـ (ICRG)، كما شملت الدراسة بعض المتغيرات الخاصة بالمصرف، وكذلك مجموعة من المتغيرات المتعلقة بالاقتصاد الكلي، وأشارت الدراسة إلى نتيجة مفادها بأن المخاطر الجيوسياسية لها تأثير سلبي على ربحية القطاع المصرفي، وأشارت الدراسة أيضا إلى نتيجة مفادها أن الأثر السلبي للمخاطر السياسية على المصارف العامة أقوى من أثره على المصارف الخاصة.

قام (Belkhir, et al., 2019) بدراسة العلاقة بين المخاطر السياسية وتقلبات الأصول للمصارف الإسلامية والتقليدية، لعينة مكونة من 34,452 ملاحظة بالنسبة للمصارف التقليدية و 1245 ملاحظة بالنسبة للمصارف الإسلامية تغطي 103 دول، وذلك خلال الفترة الزمنية (من عام 1999 إلى عام 2013)، وقد تم تقدير مقياس المخاطر السياسية المأخوذ من "دليل المخاطر القطرية الدولي التابع لـ (ICRG)، كما شملت الدراسة بعض المتغيرات الخاصة بالمصرف وكذلك مجموعة من المتغيرات المتعلقة بالاقتصاد الكلي، وأشارت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن المصارف التقليدية أكثر تعرضا للمخاطر السياسية مقارنة بالمصارف الإسلامية.

قام (2019) **Chi-Chuan, and Chien-Chiang.** بالتحقيق في آثار أسعار النفط على أداء المصارف، لعينة مكونة من 182 مصرفاً تعمل بالصين خلال الفترة الزمنية من 2000 إلى 2014، استخدم المؤلفان مؤشرات نموذج CAMEL لقياس مستوى أداء المصارف، وقد تم تقدير مقياس المخاطر السياسية من خلال مكوناته الرئيسية هي (استقرار الحكومة؛ الظروف الاجتماعية والاقتصادية؛ ملف الاستثمار؛ الصراع الداخلي؛ الصراع الخارجي؛ الفساد؛ الجيش في السياسة؛ التوترات الدينية؛ القانون والنظام؛ التوترات العرقية؛ المساءلة الديمقراطية وجودة البيروقراطية) المأخوذ من "دليل المخاطر القطرية الدولي التابع ل (ICRG)، وتكشف النتيجة أن أسعار النفط تؤثر سلباً على ربحية المصارف، ولكن استقرار البلاد يخفف من التأثير السلبي على الربحية، وخاصة على الاستقرار الاقتصادي والسياسي، يوضح المؤلفان أن ارتفاع أسعار النفط يؤثر سلباً على النشاط الاقتصادي، وعلى قدرة المقترضين على الوفاء بالتزاماتهم وعلى دخل رسوم المصارف بسبب انخفاض الطلب والاستثمار، هذا فيما يتعلق بدولة الصين باعتبارها دولة مستوردة للنفط، وبالعكس بالنسبة للدول المصدرة للنفط مثل دول الخليج، حيث كانت الأثر إيجابياً فيما يتعلق بأسعار النفط على الأداء المالي للمصارف (انظر (Alfadli & Rjoub, 2020).

قام (2020) **Lu, Zhou, et al.,** بدراسة أثر المخاطر الجيوسياسية على التنمية المالية لعينة مكونة من 18 سوقاً ناشئة، وذلك خلال الفترة الزمنية (من عام 1985 إلى عام 2018) استخدم المؤلفون (الائتمان المحلي للقطاع الخاص) كمقياس للتنمية المالية، وقد تم قياس المخاطر الجيوسياسية من خلال المؤشر الذي اقترحه (Caldara and Jacoviello 2018)، وأشارت الدراسة إلى نتيجة مفادها بأن المخاطر والأحداث الجيوسياسية تؤدي إلى انخفاض مستوى الائتمان المحلي للقطاع الخاص ودليل على الأثر السلبي للمخاطر الجيوسياسية على التنمية المالية في الأسواق الناشئة.

دراسة (2020) **Alsagr & Hemmen,** هدفت إلى إلقاء الضوء على تأثير تقييم ومقارنة تأثير المخاطر الجيوسياسية على ربحية القطاع المصرفي في الأسواق الناشئة " المعتمدة على النفط وغير المعتمدة على النفط"، لعينة مكونة من 19 اقتصاداً نامياً، وذلك خلال الفترة الزمنية (من عام 1988 إلى عام 2017) استخدم المؤلفان (العائد على الأصول) كمقياس لربحية القطاع المصرفي، كما شملت الدراسة متغيرات مستقلة ممتثلة في (القروض المتعثرة؛ الودائع المصرفية؛ الناتج المحلي الإجمالي؛ التضخم؛ سعر الصرف) بالإضافة إلى ذلك استخدمت الدراسة متغير ريع النفط المقاس (مساهمة عائدات النفط في الناتج المحلي الإجمالي للبلد) كممتغير معدل، وأشارت الدراسة إلى نتيجة مفادها بوجود أثر سلبي للمخاطر الجيوسياسية على ربحية القطاع المصرفي، كما أشاروا إلى إن ريع النفط يخفف من التأثير السلبي الذي تحدثه المخاطر الجيوسياسية على أداء القطاع المصرفي، كما يساعد المصارف في الواقع على تحقيق الأرباح، وهذا يعطي دليلاً على أن إيرادات النفط كمورد طبيعي يعمل بمثابة نعمة من حيث التخفيف من الآثار الضارة بالمخاطر الجيوسياسية.

دراسة (2021) **Demir & Danisman** هدفت إلى إلقاء الضوء على آثار عدم اليقين الاقتصادي والمخاطر الجيوسياسية على نمو الائتمان المصرفي لعينة مكونة من 2439 مصرفاً تعمل في 19 دولة، وذلك خلال الفترة الزمنية (من عام 2010 إلى عام 2019) استخدم المؤلفان (النمو السنوي لإجمالي القروض؛ النمو السنوي للقروض الاستهلاكية؛ النمو السنوي لقروض الشركات؛ النمو السنوي لقروض الرهن العقاري) كمقياس للائتمان المصرفي، كما شملت الدراسة متغيرات مستقلة ممتثلة في مجموعة من المتغيرات الخاصة بالمصرف مثل الربحية والسيولة والرسملة، وكذلك

مجموعة من المتغيرات المتعلقة بالاقتصاد الكلي، وأشارت الدراسة إلى نتيجة مفادها بأن المخاطر الجيوسياسية تضعف القروض الاستهلاكية والرهن العقاري، كما أشاروا إلى أن عدم اليقين في السياسة الاقتصادية يتسبب في انخفاض كبير في إجمالي نمو الائتمان المصرفي، وأشارت الدراسة أيضا إلى نتيجة مفادها أن المصارف الأجنبية والمدرجة في الأسواق المالية تعتبر أكثر حصانة ضد المخاطر الجيوسياسية.

قام (2021) **Chi-Chuan, and Chien-Chiang** بالتحقيق في أسباب سلوك تمويل الشركات من خلال المخاطر المرتبطة بالسياسات لعينة مكونة من الشركات المدرجة في الصين، وذلك خلال الفترة الزمنية الممتدة من الربع الأول من عام 2013 إلى الربع الثالث من عام 2017، استخدم المؤلفان مؤشرات (التدفقات التمويلية الفعلية إلى إجمالي الأصول؛ تمويل الديون إلى إجمالي الأصول؛ تمويل الأسهم إلى إجمالي الأصول) كمقاييس لتمويل الشركات، وقد تم تقدير مقياس المخاطر السياسية المأخوذ من "دليل المخاطر القطرية الدولي التابع لـ (ICRG)، وقد تم قياس المخاطر الجيوسياسية من خلال المؤشر الذي اقترحه (Caldara and Iacoviello (2018)، وقد تم قياس عدم اليقين في السياسة الاقتصادية من خلال المؤشر الذي اقترحه وأنشأه (Baker et al. 2016)، كما شملت الدراسة بعض المتغيرات الخاصة بالمصرف، وكذلك مجموعة من المتغيرات المتعلقة بالاقتصاد الكلي، وأشارت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن المخاطر المرتبطة بالسياسات يمكن أن تؤثر سلبا على قرارات تمويل الشركات، وأشارت الدراسة أيضا إلى نتيجة مفادها أن الأثر السلبي للمخاطر المرتبطة بالسياسات على تمويل الديون أكبر من أثره على تمويل الأسهم.

قام (2024) **Olalere & Mukuddem-Petersen** بدراسة أثر المخاطر الجيوسياسية، وعدم اليقين في السياسة الاقتصادية على استقرار المصارف لعينة مكونة من 105 مصرفاً في دول البريكس، وذلك خلال الفترة الزمنية (من عام 2009 إلى عام 2021) استخدم المؤلفان مؤشر (Z-score) كمقياس لاستقرار المصارف، وقد تم قياس المخاطر الجيوسياسية من خلال المؤشر الذي اقترحه (Caldara and Iacoviello (2018)، وقد تم قياس عدم اليقين في السياسة الاقتصادية من خلال المؤشر الذي اقترحه وأنشأه (Baker et al. 2016)، كما شملت الدراسة متغيرات ضابطة متمثلة في مجموعة من المتغيرات الخاصة بالمصرف مثل الربحية والسيولة والرسملة وكذلك مجموعة من المتغيرات المتعلقة بالاقتصاد الكلي، وأشارت الدراسة إلى نتيجة مفادها بأن المخاطر والأحداث الجيوسياسية تميل إلى التأثير السلبي على استقرار المصارف، وأشارت الدراسة أيضا إلى نتيجة مفادها أن التفاعل بين عدم اليقين في السياسة الاقتصادية والمخاطر الجيوسياسية له آثار سلبية كبيرة على استقرار المصارف.

بالتالي تنوعت الدراسات السابقة في التحقق من أثر المخاطر السياسية على أداء المصارف منها ما تحقق من أثره على تكلفة التمويل ومنها من تناول أثره على الائتمان المصرفي والقروض المتعثرة والقليل جدا منها ركزت على ربحية المصارف كذلك تنوعت الدراسات السابقة في المقاييس التي تعكس المخاطر السياسية، وبناء على ذلك، لا يزال أثر المخاطر الجيوسياسية على أداء المصارف التجارية موضوع بحث نادرا نسبيا، واستكمالا للدراسات المذكورة أعلاه التي قامت بقياس الأداء بطرق مختلفة، فإن إدراج الدراسة الحالية لمؤشر الربحية (ROAA) كمتغير تابع يقدم مساهمة مهمة في الأدبيات.

بناءً على ذلك، ونظرا لموقعها الجغرافي المميز في منطقة الشرق الأوسط، وما تظهره من حالة الوئام بين أعضائه الستة، والتي تجمعهم به مجموعة من الروابط كالدين والعادات والتقاليد ووحدة سياسية واقتصادية رصينة، وفي ظل التوترات الجيوسياسية التي تشهدها مناطق الشرق الأوسط مثل الصراع مع إيران، الوضع في العراق، حرب اليمن فكان من الطبيعي

ان تتأثر اسواق هذه المجموعة بشكل أو بآخر من هذه الأحداث، مما جعلها توفر أرضية خصبة للغاية لدراسة وتوسيع نطاق الوعي بالأثر المحتمل للمخاطر الجيوسياسية على ربحية المصارف التجارية، وكان الهدف من هذه الدراسة هو محاولة لسد هذه الفجوة البحثية.

6. منهجية الدراسة:

1.6 البيانات والعينة:

تعتمد الدراسة الحالية في دليلها التجريبي على البيانات الطولية (Panel Data) التي تعرف بالبيانات المقطعية الزمنية، التي تأخذ بعين الاعتبار أثر تغير الزمن وأثر تغير الاختلافات بين الوحدات المقطعية (المصارف)، ونظرا لعدم توفر البيانات لأغلب المصارف، اقتصرنا على 39 مصرفا تجاريا من 5 دول من منطقة مجلس التعاون الخليجي، ولمدة 15 عاما، وذلك خلال الفترة الزمنية الممتدة من سنة 2007 إلى سنة 2021، مما أدى إلى إجمالي 585 مشاهدة، والتي تم تحديدها بناء على توافر وكفاية البيانات لجميع المتغيرات، ومن بين هذه المصارف الـ 39، كانت 6 مصارف من المملكة العربية السعودية، 9 مصارف من دولة الكويت، 6 مصارف من دولة سلطنة عمان، 7 مصارف من دولة قطر، 11 مصرف من دولة الإمارات العربية المتحدة، تم جمع البيانات الخاصة بالمصارف قيد الدراسة من قاعدة بيانات (Orbis) التي يحتفظ بها Bureau Van Dijk، وفيما يتعلق بمؤشر المخاطر الجيوسياسية فقد تم جمعه وتنزيله من الموقع المقبول على نطاق واسع والذي أنشأه (Caldara and Iacoviello, 2022)¹، وبالنسبة لمؤشر عدم اليقين في السياسة الاقتصادية فقد تم الحصول عليه من الموقع المقبول كذلك وعلى نطاق واسع والذي أنشأه (Baker et al. 2016)².

2.6 وصف المتغيرات:

1.2.6 المتغير التابع:

المتغير التابع المستخدم في الدراسة الحالية لقياس ربحية المصارف التجارية قيد الدراسة يمكن توضيحه على النحو التالي:

العائد على متوسط الأصول (ROAA): يعكس هذا المؤشر قدرة إدارة المصرف على تحقيق الأرباح من أصوله، ويتم حسابه على أنه صافي الدخل بعد الضريبة محسوب كنسبة مئوية من متوسط إجمالي الأصول، حيث يعتبر هذا المؤشر من أهم المقاييس المحاسبية والكفاءة الإدارية للربحية (الكافي أشرف & خميس فاطمة، 2023)، حيث هذا المقياس يستهدف تعظيم صافي الثروة، ويعكس مدى استخدام المصرف لأصوله في توليد الإيرادات، لأن آليات الدخل والمصروفات لدى المصرف ترتبط ارتباط وثيق بالأصول- فكلما ارتفع هذا العائد كلما كان المصرف أكثر فعالية وربحية وكان أفضل من حيث الاداء (Dietrich & Wanzenried 2014).

¹ https://www.matteoiacoviello.com/gpr_country_files/gprc_me.htm

² http://www.policyuncertainty.com/global_monthly.html

2.2.6 المتغيرات المستقلة:

استخدمت الدراسة الحالية متغير التوضيحي الرئيس المتعلق بالمخاطر الجيوسياسية والمقاس من خلال المؤشر التالي: **المخاطر الجيوسياسية (GPR) Geopolitical Risk**: تم قياس مستوى المخاطر الجيوسياسية من خلال المؤشر الذي اقترحه (Caldara and Iacoviello, 2018)، الذي يقيس وقوع الأحداث والتهديدات والصراعات الجيوسياسية المؤثرة منذ عام 1985، من خلال حساب الكلمات الرئيسية المستخدمة في سلسلة من الصحف التي تغطي جميع الأحداث العالمية، ويستخدمون كلمات من المجموعات التالية: الإشارات الصريحة للمخاطر الجيوسياسية والأحداث الجيوسياسية، والتوترات العسكرية، والتوترات النووية، والحرب، والتهديدات الإرهابية، ويتوفر المؤشر شهرياً، وهو يحسب عدد المقالات المتعلقة بالمخاطر الجيوسياسية كنسبة من إجمالي عدد المقالات الإخبارية في 11 صحيفة وطنية ودولية رائدة، كما أنه يوفر استخدام هذا المقياس في الكثير من الأدبيات الحديثة دعماً كافياً لموثوقية هذا المؤشر، ونظراً لاعتماد الدراسة الحالية على بيانات سنوية متوازنة للمصارف قيد الدراسة فقد تم إنشاء مقياس المخاطر الجيوسياسية (GPR) السنوي الأساسي الخاص بالدراسة الحالية، وذلك من خلال أخذ المتوسط البسيط لجميع الأشهر لكل سنة على حدة ولكل سنوات الدراسة، ومن المتوقع أن تكون هناك علاقة سلبية بين مؤشر المخاطر الجيوسياسية وربحية المصارف التجارية المعبر عنها بالعائد على متوسط الأصول (ROAA).

3.2.6 المتغيرات الضابطة:

المتغيرات الضابطة المستخدمة في هذه الدراسة من أجل التحكم وضبط خصائص المصرف في الآثار المتوقعة للمخاطر الجيوسياسية على ربحية المصارف التجارية، حيث تم الاستعانة بالمؤشرات الخاصة بالمخاطر المالية **Financial risks variables** التي من المتوقع أن تكون لها علاقة مباشرة بينها وبين ربحية المصارف التجارية والمتمثلة في الآتي:

- **مخاطر رأس المال (CAR) Capitalization Risk**: للتعبير عن هذا المؤشر في الدراسة الحالية تم استخدام معدل إجمالي رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر كمقياس يعكس مستوى مخاطر رأس المال، يوضح هذا المؤشر مدى قدرة المصرف على التعامل مع الصدمات المالية وامتصاص الخسائر والتهديدات مثل الائتمان والسوق والمخاطر التشغيلية، التي يمكن أن تؤثر جميعها على أداء المصرف (Rai et al., 2018)، وكلما ارتفع هذا المعدل كلما كان المصرف لديه هامش أمان أكثر كحاجز ضد الظروف والمخاطر الغير السارة، ولكن إجبار المصارف على الاحتفاظ بنسب رأس المال مرتفعة واحتياطيات عالية يؤدي إلى ما يعرف بتكلفة الفرصة البديلة، التي يمكن استثمارها في فرص استثمارية أخرى لكسب عوائد أعلى، حيث إن الحفاظ على نسب رأس مال إلزامية واحتياطيات عالية يزيد من تكاليف التشغيل ويقلل من الأرباح المحتملة، ومن الناحية النظرية هناك مستوى أمثل لنسبة كفاية رأس المال للمصرف، أي عندما تصل نسبة رأس مال المصرف إلى المستوى الأمثل، فإن كفاءته سوف ترتفع، ويرجع ذلك أساساً إلى أن المصارف ذات رأس المال الجيد قد تحصل على تمويل خارجي بتكاليف أقل من المصارف ذات رأس المال الضعيف (Poshakwale & Qian, 2011)، وبناء على ذلك من المتوقع أن تكون هناك علاقة إيجابية بين المؤشر المذكور أعلاه وربحية المصارف التجارية المعبر عنها بالعائد على متوسط الأصول (ROAA).
- **مخاطر السيولة (LR) Liquidity Risk**: للتعبير عن هذا المؤشر في الدراسة الحالية تم استخدام معدل الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول كمقياس يعكس مستوى مخاطر السيولة، يعتبر هذا المعدل من أهم المقاييس

المحاسبية المعبرة عن توفير السيولة المصرفية، وهذا المؤشر يوضح مدى قدرة المصرف على تلبية التزاماته المالية في حالة الطلبات المالية المتوقعة أو غير المتوقعة من قبل العملاء، وكلما ارتفع هذه المعدل، زادت سيولة المصرف وهامش الأمان لدى المصرف والعكس صحيح، في حين أن ارتفاعها يخفض أو يقلل من أرباح المصرف، ومع ذلك تضحي المصارف بالفرص الإستثمارية (تكلفة الفرصة البديلة) إذا سعت لتحقيق أرباح أكبر بسبب احتفاظها بالأصول السائلة (Olalere, et al. 2017)، وبناء على ذلك من المتوقع أن تكون هناك علاقة سلبية بين المؤشر المذكور أعلاه وربحية المصارف التجارية المعبر عنها بالعائد على متوسط الأصول (ROAA).

● **مخاطر سعر الفائدة (Interest Rate Risk (NIM):** للتعبير عن هذا المؤشر في الدراسة الحالية تم استخدام معدل صافي هامش الفائدة كمقياس يعكس مستوى مخاطر سعر الفائدة، وهذا المؤشر هو مقياس للفرق بين إيرادات الفوائد المكتسبة على القروض ومصروفات الفائدة المدفوعة على الودائع بالنسبة لمبلغ متوسط أصول المصرف، هذا المؤشر يعكس تكلفة خدمات الوساطة المصرفية، ويتعلق هذا بالتغيير في الفائدة المدفوعة والفوائد المكتسبة، وهو يعكس تكلفة وكفاءة خدمات الوساطة المصرفية (Dumicic & Ridzak, 2013) وهو مقياس موجز لربحية المصرف، وكلما ارتفع هذا المؤشر كان المصرف أفضل من حيث توليد الأرباح والعكس صحيح (Ongore & Kusa, 2013)، وبناء على ذلك من المتوقع أن تكون هناك علاقة إيجابية بين المؤشر المذكور أعلاه وربحية المصارف التجارية المعبر عنها بالعائد على متوسط الأصول (ROAA).

● **مخاطر التشغيل (Operational risk (OR):** للتعبير عن هذا المؤشر في الدراسة الحالية تم استخدام معدل مصروفات التشغيل إلى صافي الدخل كمقياس يعكس مستوى مخاطر التشغيل، هذا المؤشر يعكس مدى نجاح إدارة المصرف في تقليل نفقاته ومدى كفاءته في إدارة تكاليفه، وكلما ارتفع هذا المؤشر كان المصرف أسوأ من حيث الأرباح والعكس صحيح، وبناء على ذلك من المتوقع أن تكون هناك علاقة سلبية بين المؤشر المذكور أعلاه وربحية المصارف التجارية المعبر عنها بالعائد على متوسط الأصول (ROAA).

● **مخاطر الائتمان (Credit Risk (CR):** للتعبير عن هذا المؤشر في الدراسة الحالية تم استخدام معدل القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض كمقياس يعكس مستوى مخاطر الائتمان، هذا المؤشر متعلق باحتمالية الخسارة الناتجة من عدم قدرة المقترض على سداد ما عليه من التزامات (Petria et al., 2017)، وكلما ارتفع هذا المعدل، كلما زاد مستوى مخاطر الائتمان والتي بدورها سوف تؤدي إلى انخفاض أرباح المصرف والعكس صحيح، وبناء على ذلك من المتوقع أن تكون هناك علاقة سلبية بين المؤشر المذكور أعلاه وربحية المصارف التجارية المعبر عنها بالعائد على متوسط الأصول (ROAA).

● **مخاطر القوة الشرائية لوحدة النقد (Purchasing Power Risk (PPR):** للتعبير عن هذا المؤشر في الدراسة الحالية تم استخدام معدل التضخم السنوي كمقياس يعكس مستوى مخاطر القوة الشرائية، هذا المؤشر يشير إلى الارتفاع العام في أسعار السلع والخدمات، ونتيجة لذلك تنخفض القوة الشرائية للمستهلك، ويعد التضخم أحد أهم المحددات في النشاط المصرفي (الفاضلي عبد الله & مفتاح مصطفى 2022)، وقد تم إعطاء اهتمام كبير لدراسة العلاقة بين ربحية المصارف ومعدلات التضخم في الأدبيات السابقة وتشير إلى أن الأثر يعتمد بشكل كبير على ما إذا كان معدل التضخم متوقعا أم غير متوقع من قبل إدارة المصرف، وبناء على ذلك من المتوقع أن تكون هناك علاقة سلبية بين المؤشر المذكور أعلاه وربحية المصارف التجارية المعبر عنها بالعائد على متوسط الأصول (ROAA).

4.2.6 المتغير المعدل:

المتغير المعدل المستخدم في هذه الدراسة من أجل أن يعزز أو يضعف تأثير المخاطر الجيوسياسية على ربحية المصارف التجارية والمقاس من خلال المؤشر الآتي:

- **عدم اليقين في السياسة الاقتصادية (GEUP) Global Economic Policy Uncertainty**: تم قياس مستوى عدم اليقين في السياسة الاقتصادية العالمية من خلال المؤشر الذي اقترحه Baker et al. (2016)، هذا المؤشر مستمد من مدخلات الصحف المرتبطة بصنع السياسات الاقتصادية والتصورات العامة للسياسة الاقتصادية، هو متوسط مرجح للناتج المحلي الإجمالي لمؤشرات عدم اليقين في السياسة الاقتصادية الوطنية لـ 21 دولة، وهو يعكس كل مؤشر وطني فيه التكرار النسبي لمقالات الصحف المحلية التي تحتوي على ثلاثة مصطلحات: المتعلقة بالاقتصاد (E)، والسياسة (P)، وعدم اليقين (U) وبعبارة أخرى، فإن كل قيمة شهرية للمؤشر الوطني تتناسب مع حصة المقالات الصحفية في بلدها والتي تناقش عدم اليقين في السياسة الاقتصادية في ذلك الشهر، كما أن استخدام هذا المقياس في الأدبيات الحديثة يوفر دعماً كافياً لموثوقيته، ولإنشاء مقياس عدم اليقين في السياسة الاقتصادية (GEUP) السنوي الأساسي الخاص بالدراسة الحالية، تم أخذ المتوسط البسيط لجميع الأشهر في السنة. وفيما يتعلق بالأثر المحتمل لهذا المؤشر على القطاع المصرفي بشكل عام، تشير الأدبيات إلى أن عدم اليقين في السياسة الاقتصادية لها عواقب سلبية على المصارف، أي عندما تواجه المصارف عدم اليقين في السياسة الاقتصادية بشكل كبير تستجيب عادة لتعديل أسعار الفائدة والحد من كمية الائتمان المتاحة للمقترضين (Bordo et al., 2016)، كما أن عدم اليقين لا يقلل من توافر الائتمان فحسب، بل يؤدي أيضاً إلى ارتفاع القروض المتعثرة ومخصصات خسائر القروض في المصارف، مما يؤدي إلى تعطيل الاستقرار في القطاع المصرفي (Caglayan & Xu, 2019)، وبناء على ذلك من المتوقع أن تكون هناك علاقة سلبية بين المؤشر المذكور أعلاه وربحية المصارف التجارية المعبر عنها بالعائد على متوسط الأصول (ROAA).

7. الإطار التطبيقي للدراسة:

في البداية وقبل العمل على تقدير النموذج المستهدف من الدراسة الحالية مع عرض وتفسير النتائج، يتم العمل على تقديم اختبارات تعتبر مهمة ولها أولوية لإثبات صحة النموذج المستهدف، وهي متمثلة في اختبارات الإحصاء الوصفي (Descriptive statistics)، والارتباط بين المتغيرات التفسيرية (Correlation matrix).

1.7 الإحصاء الوصفي للمتغيرات:

في الجدول 1 يرد ملخص للإحصاءات الوصفية للمتغيرات المستخدمة في هذه الدراسة، والتي بنوده تشمل متوسطات قيم المتغيرات (Mean) وانحرافاتها المعيارية (Standard deviation)، مع وصف تقلباتها "القيم الدنيا (Minimum)، والقيم القصوى (Maximum)" بالإضافة إلى مقاييس التشتت (Skewness, Kurtosis) لبيانات المصارف قيد الدراسة.

ويلاحظ من جدول الإحصاءات الوصفية أن هناك تباين واضح بين المصارف التجارية في المتغيرات من خلال القيم الدنيا والقيم القصوى، كما يلاحظ أن المصارف التجارية في دول الخليج مستقرة نسبياً لأن الانحراف المعياري أقل من المتوسط لكل المتغيرات تقريباً، وأخيراً ومن خلال مقاييس التشتت تم التحقق من التوزيع الطبيعي أو القيم المتطرفة (outliers) لبيانات المصارف قيد الدراسة، وبالتالي ضمان عدم وجود القيم المتطرفة في البيانات، حيث جميعها تقع ضمن نطاق مقبول، وبالتالي يمكن اعتبار أن جميع المتغيرات متطابقة.

الجدول رقم (1) : الاحصاء الوصفي (Descriptive statistics) لمتغيرات الدراسة.

	Mean	min	max	Std. Dev.	skewness	Kurtosis
ROAA	1.583	-3.169	7.803	1.097	.297	8.277
GPR	4.502	4.348	4.676	.101	.289	1.766
CAR	17.736	10.55	32.930	3.257	1.087	5.147
LR	25.569	3.643	81.498	9.519	.648	4.802
NIM	3.135	1.643	6.216	.76	1.105	4.996
OR	37.657	10.597	86.670	10.44	.839	5.21
CR	4.009	.1	18.804	3.517	1.84	6.561
PPR	2.203	-8.855	15.050	4.285	.721	4.667
EUP	5.011	4.246	5.763	.369	.13	2.863

2.7 مصفوفة الارتباط بين المتغيرات التفسيرية:

الجدول رقم (2) يعرض معلومات حول مصفوفة الارتباط بين المتغيرات قيد الدراسة للتأكد من خلو نموذج الدراسة من أهم المشاكل التي يمكن أن تحدث عند التقدير، بحيث أن معاملات الارتباط المتعدد تكون ذات صلة بالانحدار الخاص بكل متغير مفسر بالنسبة لباقي المتغيرات التفسيرية، فإن هذا المشكل قد يؤدي إلى تضخيم الأخطاء القياسية لمقدار المعاملات، مما يؤدي إلى فترات ثقة كبيرة للمعاملات وقيمة صغيرة جداً لـ t-statistic (Berry & Feldman, 1985)، حيث يمكن للارتباط الخطي المتعدد (Multicollinearity) أن يشوه دقة تقدير معاملات الانحدار، وأن يجعل القيم المقدرة للمعاملات حساسة للتقلبات الصغيرة في البيانات، وبالتالي يفترض أن هناك مشكل الارتباط الخطي المتعدد (Multicollinearity) بين المتغيرات التفسيرية إذا تجاوزت قيمة الارتباط القيمة الحدية 80% (Lee et al., 2013).

الجدول رقم (2) : مصفوفة الارتباط (Correlation matrix) بين متغيرات الدراسة

	ROAA	GPR	CAR	LR	NIM	OR	CR	PPR	EUP
ROAA	1								
GPR	0.0547	1							
CAR	0.239***	-0.0828*	1						
LR	-0.112**	0.0132	0.109**	1					
NIM	0.341***	-0.0638	0.203***	-0.0888*	1				
OR	-	0.00153	-0.0842*	0.0652	0.0875*	1			
CR	0.425***	-	-0.0971*	-0.0701	0.148***	0.251***	1		
PPR	0.370***	-0.173***	-0.0706	0.0572	0.124**	-0.0476	-	1	
EUP	0.362***	-0.0112	0.0372	-	-0.226***	0.108**	0.156***	-	1
	0.430***	-0.188***	0.0372	0.187***	-0.226***	0.108**	0.0514	0.488***	

* $p < 0.05$, ** $p < 0.01$, *** $p < 0.001$ t statistics in parentheses

حيث توضح مصفوفة الارتباط بين المتغيرات التفسيرية أن المتغيرات لها معاملات صغيرة، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط المتعدد (Multicollinearity) بين المتغيرات التفسيرية وأنه يمكن الحفاظ على جميع المتغيرات بالنموذج قيد الدراسة.

3.7 منهجية الدراسة والنموذج المستخدم:

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى تقدير أثر المخاطر الجيوسياسية على ربحية المصارف التجارية العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي للفترة الممتدة 2007 - 2021، ومن خلال استخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية والمعروفة ببيانات البانل (Panel Data) التي تأخذ بعين الاعتبار أثر تغير الزمن وأثر تغير الاختلافات بين الوحدات المقطعية، تم العمل على بعض الخطوات التي تعتبر مهمة في التحليل الإحصائي، تتمثل في عملية تحديد النموذج الأمثل لتقدير معالم نموذج الدراسة، وذلك لأنها تعطي فكرة واضحة عن مدى ملائمة وقدرة المتغيرات المستقلة في تفسير المتغير التابع، كانت أولها النظر في مخرجات تقدير المربعات الصغرى العادية (OLS) والمتمثلة في تقدير نماذج الانحدار الرئيسية لبيانات البانل (Panel Data) والمتمثلة في نموذج الانحدار التجميعي Pooled Regression Model، ونموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effects Model، ونموذج التأثيرات العشوائية Random Effects Model، والمفاضلة بينها من خلال إجراء بعض الاختبارات الإحصائية مثل اختبار Fisher المقيّد واختبار χ^2 للمقارنة بين نموذج الانحدار التجميعي (PRM) ونموذج التأثيرات الثابتة (FEM).

ووفقاً لنتائج الاختبار فإن القيمة الاحتمالية المبلغ عنها من اختبار Fisher للنموذج أقل مستوى المعنوية 5%، لذلك تم رفض فرضية العدم والتي تفترض وجود تقاطع خاص بكل مصرف في الانحدار، والاستنتاج أن النماذج تتضمن تأثيرات فردية وأنها نماذج غير متجانسة، وبالتالي فإن نموذج التأثير الثابت هو الملائم لبيانات هذه الدراسة، ومن ثم إجراء اختبار لانجرانج Breusch-Pagan (LM) Lagrange multiplier، للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي (PRM) ونموذج التأثيرات العشوائية (REM)، ووفقاً لنتائج الاختبار فإن القيمة الاحتمالية المبلغ عنها من اختبار لانجرانج (LM) للنماذج كانت أقل من مستوى المعنوية 5%، لذلك تم رفض فرضية العدم والتي تفترض أن الفروق عبر المصارف هي صفر (أي لا يوجد تأثير للوحة أو فرق كبير عبر المصارف)، والاستنتاج أن نموذج التأثير العشوائي أفضل من نموذج الأثر التجميعي، وأخيراً كانت المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة (FEM)، ونموذج التأثيرات العشوائية (REM)، وبالاستناد على اختبار Hausman واختبار الفرضية الصفرية التي تفترض أن نموذج التأثير العشوائي أفضل من نموذج التأثير الثابت، ووفقاً لنتائج الاختبار فإن القيمة الاحتمالية للنموذج أصغر من مستوى المعنوية 5%، وعليه تم رفض الفرضية الصفرية التي مفادها أن نموذج التأثيرات العشوائية أفضل من نموذج التأثيرات الثابتة، والاستنتاج أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم لبيانات هذه الدراسة.

ومن أجل التأكد من صحة وملائمة نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) تم إجراء بعض الاختبارات التشخيصية المتعلقة بهذا النموذج لأجل تحديد ما إذا كان هناك وجود لأي مشكل من مشكلات الاقتصاد القياسي، لذلك تم فحص الاعتماد المحتمل للأخطاء باستخدام اختبار Wooldridge للتحقق مما إذا كانت الأخطاء مرتبطة تلقائياً، وعلى أساس هذا الاختبار يتم إما قبول أو رفض الفرضية الصفرية التي تفترض عدم وجود الارتباط الذاتي للأخطاء، ووفقاً لنتائج الاختبار فإن القيمة p المبلغ عنها من اختبار Wooldridge للنموذج أقل من مستوى المعنوية 5%، لذلك تم رفض فرضية العدم عند مستوى الأهمية المختارة، والاستنتاج أن هناك دليلاً كافياً على وجود الارتباط الذاتي أو التلقائي

(Autocorrelation) في النموذج قيد الدراسة، ومن ثم إجراء فحص إحصائية اختبار (Modified-Wald) للتحقق من مشكلة عدم تجانس التباين (Heteroskedasticity) أي التحقق من عدم تجانس التباين الجماعي في نموذج الانحدار ذي التأثيرات الثابتة، ولذلك يتم اختبار فرضية العدم التي تفترض عدم وجود مشكلة عدم تغير المرنة، ووفقاً لنتائج الاختبار فإن القيمة p المبلغ عنها من الاختبار للنموذج أقل من مستوى المعنوية 5%، لذلك تم رفض فرضية العدم عند المستوى المعنوية المختارة للدلالة والاستنتاج أن هناك دليلاً كافياً على وجود مشكلة عدم التجانس (heteroskedasticity) في النموذج قيد الدراسة، وأخيراً، تم إجراء فحص إحصائية اختبار Pesaran CD-test لاكتشاف مشكلة عدم استقلالية البيانات المقطعية، الارتباط المعاصر (cross sectional independence)، ولذلك يتم اختبار الفرضية الصفرية والتي تفترض أن المخلفات غير مترابطة، وفقاً لنتائج الاختبار فإن القيمة p المبلغ عنها من الاختبار للنموذج أقل من مستوى المعنوية 5%، لذلك تم رفض فرضية العدم عند مستوى المعنوية 5%، لذلك هناك أدلة كافية لاستنتاج أن هناك مشكلة عدم استقلالية البيانات المقطعية أو بأن هناك دليلاً كافياً على وجود الارتباط المعاصر (cross sectional independence).

عليه يتم فحص تأثير المخاطر الجيوسياسية على ربحية المصارف التجارية من خلال استخدام نموذج تقدير الخطأ المعياري المصحح (PCSE) panel-corrected standard error الذي اقترحه (Beck and Katz, 1995)، والذي يتم من خلاله التحكم في مشكلة الارتباط التسلسلي (Autocorrelation) ومشكلة عدم تجانس التباين (Heteroskedasticity)، والارتباط المعاصر (cross sectional independence)، والتي قد تؤدي إلى تقديرات غير متناسقة وغير صحيحة والتحيز في تقدير القيم.

مواصفات النموذج Model specification :

بالنظر إلى خصائص مجموعة البيانات الخاصة بهذه الدراسة، تم استخدام تقنية (PCSE) لتقدير نموذج الدراسة، وفقاً لنموذج الانحدار الخطي المتعدد التالي:

$$y_{it} = \beta_0 + \beta_1 X_{i,t} + \varepsilon_{it}$$

بحيث إن:

$$Y_{it} = \text{تمثل ربحية المصرف } i \text{ (1 39) وفي الفترة } t \text{ (1 15) كما عبرت عنه (ROAA).}$$

$$\beta_0 = \text{تمثل قيمة الثابت.}$$

$$\beta_1 - \beta_8 = \text{تمثل معاملات نماذج.}$$

$$X_{i,t} = \text{تمثل المتغيرات المفسرة (المستقلة).}$$

$$\varepsilon_{it} = \text{تمثل حد الخطأ العشوائي.}$$

4.7 تفسير ومناقشة النتائج التجريبية:

يلخص الجدول رقم (3) النتائج التجريبية لنماذج الانحدار المتعددة لقياس أثر المخاطر الجيوسياسية على ربحية المصارف التجارية، حيث تم استخدام ثلاثة نماذج منفصلة للتحقق من ذلك الأثر: يشير العمود الأول إلى النتائج عند

تضمنين متغير المخاطر الجيوسياسية (GPR) لوحده والمتغيرات الضابطة، ويشير العمود الثاني إلى النتائج عند تضمين متغير عدم اليقين في السياسة الاقتصادية (EUP) كمتغير معدل، ويشير العمود الثالث إلى النتائج عند تضمين متغير التفاعل بين المخاطر الجيوسياسية وعدم اليقين في السياسة الاقتصادية (EUP*GPR)، ويتضح من النتائج أن القوة التفسيرية لمعامل جودة الضبط R-squared هي (0.5821 و 0.6344 و 0.6239)، على التوالي، مما يعني أن % من التغيرات في ربحية المصارف التجارية هي بسبب المتغيرات المستقلة والمتغيرات الضابطة في النماذج، والنسبة المئوية المتبقية تشير إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النماذج بالإضافة إلى حد الخطأ العشوائي، مما يعني أن هناك خصائص جيدة في نموذج الدراسة، كما تشير إحصائية اختبار Wald chi2 إلى أن الملاءمة جيدة لمجموعة بيانات المصارف قيد الدراسة، حيث إن القيمة الاحتمالية Prob> chi2 لاختبار Wald chi2 أقل من 1% (0.0000)، ما يعني أن النماذج لا تعاني من أي تحيز في المواصفات، والمتغيرات مهمة ومحددة بشكل صحيح وإلى صلاحيات المتغيرات المفسرة (المستقلة) للتنبؤ بقيم المتغير المفسر (التابع) المتمثل في (ROAA) كمقياس يعكس ربحية المصارف التجارية بالدول قيد الدراسة ويمكن الاعتماد على النتائج التي تم التوصل إليها.

الجدول رقم 3: معلمات نموذج الدراسة المقدر بواسطة (PCSE)

المتغيرات	ربحية المصارف التجارية (ROAA)					
	النموذج الأول		النموذج الثاني		النموذج الثالث	
	Coef.	z-stat	Coef.	z-stat	Coef.	z-stat
GPR	*1.132263	1.70	.1028674	0.21	-	-
CAR	***.0395524	3.32	***.0517468	4.82	***.0500848	4.46
LR	-.0066318	-1.60	***-.013066	-3.85	-.0124946***	-3.47
NIM	***.3428351	5.04	***.2465098	3.96	.2593864***	4.12
OR	***-.0420983	-10.12	***-.03943	-9.64	-.0394361***	-9.64
CR	***-.0749353	-5.91	***-.079429	-6.01	-.0861123***	-6.36
PPR	***.0538415	4.10	***.035674	3.70	.0355396***	3.38
EUP	-	-	***-.8908504	-5.75	-	-
GPR*EUP	-	-	-	-	-.1995859***	-5.05
Constant	-3.354774	-1.12	**5.956776	2.28	6.462242***	6.72
R-squared	0.5821		0.6344		0.6239	
Wald-test	$\chi^2(7) = 240.97$		$\chi^2(8) = 284.26$		$\chi^2(7) = 270.90$	
(p-value)	0.0000		0.0000		0.0000	
N. gro			39			
Observations			585			

Note: ***, **, * are statistical significance at the 1%, 5% and 10% levels, respectively.

فيما يتعلق بنتائج التقدير بين المتغيرات المفسرة للدراسة وربحية المصارف التجارية (ROAA)، تبين في نتائج تقدير المعادلة في النموذج الأول أين يظهر مؤشر المخاطر الجيوسياسية (GPR) لوحده ومع المتغيرات الضابطة له تأثير إيجابي مهم إحصائياً على ربحية المصارف التجارية ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 10%، ولكن عند تضمين متغير عدم اليقين في السياسة الاقتصادية (EUP) كمتغير معدل في نتائج تقدير المعادلة في النموذج الثاني قد أضعف الأثر المعنوي إحصائياً للمخاطر الجيوسياسية على ربحية المصارف التجارية في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث كان له تأثير إيجابي وغير مهم إحصائياً، وهذا يعني أن دول مجلس التعاون الخليجي لم تتأثر بالأحداث السياسية في المنطقة، ويمكن أن يرجع ذلك السبب لمركزها المالي المميز ولوجود كميات هامة من الموارد الطبيعية والمتمثلة في النفط والغاز الطبيعي والذي له قبول كبير وعام من الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث إنها من الموردين الرئيسيين للنفط للاقتصاد العالمي ودوره المحوري في أسواق الطاقة العالمية، وكانت أغلب مؤشرات التنمية الاجتماعية قريبة من المتوسط في

كل من بلدان مجموعة العشرين (G20) وغيرها من البلدان المصدرة للسلع الأساسية في الأسواق الناشئة، كما أن دول مجلس التعاون الخليجي تمتاز باستقرار سياسي وفضاء اقتصادي ينعم بالرخاء بخلاف باقي دول المنطقة مما جعلها ملاذاً آمناً، ويرجع ذلك لوجود نظم سياسية مستقرة كالنظام الملكي الذي لم يتأثر بموجة الربيع العربي، كما أن هذه الدول استفادة من طفرة الأسعار المتعلقة بتصدير النفط والغاز في العقود القليلة الماضية مما أدى إلى حدوث طفرات مالية كبيرة عززت القطاع المالي، وأدت إلى تطورات مهمة في التمويل وبنية تحتية ممتازة للقطاع المالي، وأصبح القطاع المالي يمثل ثاني أكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي، وتعتبر المصارف التجارية أول أكبر مساهم في النظام المالي وتلعب دور كبير ومهم في التمويل والمساهمة في تنمية مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية لهذه الدول، وارتفاع مستوى الودائع الحكومية في القطاع المصرفي مما يعزز من مستويات السيولة المصرفية، والرأس المال الجيد التي تتمتع به المصارف التجارية، وانخفاض الاعتماد على الالتزامات الأجنبية.

كما تبين من مؤشر عدم اليقين في السياسة الاقتصادية (EUP) الأثر السلبي والذي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% على ربحية المصارف التجارية في دول مجلس التعاون الخليجي، وهذا يعني أن ارتفاع معدل عدم اليقين في السياسة الاقتصادية (EUP) يميل إلى تقليل أرباح المصرف العاملة في المنطقة، ويعزا ذلك إلى أمرين مهمين أحدهما متمثل في الأزمة الخليجية (2017) التي أعلنت فيه المملكة العربية السعودية والبحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة بقطع العلاقات الدبلوماسية مع دولة قطر وإغلاق كافة المنافذ البحرية والجوية والبرية معها، بالإضافة إلى الحروب المجاورة المستعرة في سوريا واليمن، والأمر الآخر ناتج من تراجع أسعار النفط خلال عام (2014) والذي أذا إلى تراجع الموارد المالية، كلا الأمرين قد أسفر عن الضرر بالغ على سمعة منطقة الخليج بشكل عام كما لا بد من الأمرين مما قد يؤدي إلى ارتفاع حالة عدم اليقين لدى المستثمرين الأجانب ويصبح سلوكهم أكثر حذراً تجاه أسواق المنطقة، مما ينعكس سلباً على نشاط المعاملات المالية وحركة الموارد المالية مما يقلل من الأرباح المرجوة منها للمصارف التجارية، وللمزيد حول هذا الأثر انظر (الهاجرى، وآخرون، 2020).

أما فيما يتعلق بنتائج تقدير المعادلة في النموذج الثالث فقد تبين فيه أن معلمة تفاعل مؤشر المخاطر الجيوسياسية مع مؤشر عدم اليقين في السياسة الاقتصادية (EUP*GPR) له تأثير سلبي وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% على ربحية المصارف التجارية، يشير هذا إلى أن ارتفاع المخاطر الجيوسياسية قد تؤثر فترفع من حالة عدم اليقين في السياسة الاقتصادية والتي بدور هذا التفاعل سوف يغذي المشاعر السلبية تجاه المنطقة والتي بدورها ستبعد المستثمرين والقطاع الخاص من المشاركة والتنقل برؤوس أموالهم، وهو ما يقلل من نشاط المصارف التجارية وبالتالي أرباحها المرجوة.

ومن أجل ضبط خصائص المصرف في الآثار المتوقعة للمخاطر الجيوسياسية على ربحية المصارف التجارية، حيث تم الاستعانة بالمؤشرات الخاصة بالمخاطر المالية والتي تم اختيارها باعتبارها جديرة بالملاحظة والتي من المتوقع أن يكون لها أثر رئيسي على ربحية المصارف التجارية حيث تبين في نتائج تقدير المعادلات أن معامل مخاطر كفاية رأس المال (CAR) له أثر موجب وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% على ربحية المصارف التجارية، تشير العلامة الإيجابية بين رأس المال والربحية إلى أن المصارف التجارية تتمتع بوضع مالي سليم، لذلك يمكن الاستنتاج أن المصارف ذات رأس المال الأفضل هي مصارف أكثر أماناً والأكثر ربحية، وهو ما يتفق مع توقعات الدراسة، ومن خلال جدول الإحصاء الوصفي نلاحظ أن المصارف التجارية العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي تتمتع برأس مال جيد مع نسب كفاية رأس المال

(CAR) وأعلى بكثير من الحد الأدنى لمتطلبات بازل 3 (10.50%)، وهذا يعني ضمناً أن الدرجة التي يقوم بها المصرف بزيادة معدل كفاية رأس ماله تزيد من أرباحه.

كما تبين في نتائج تقدير المعادلات أن معامل مخاطر السيولة (LR) له أثر سالب وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% على ربحية المصارف التجارية في النموذج الثاني والثالث، المعنى الضمني هو أن الدرجة التي تزيد بها المصارف التجارية من معدلات الأصول السائلة تقل ربحيتها، حيث ارتفاع مستويات السيولة تولد مشكلة انخفاض في توظيف الموارد النقدية، بالتالي تكون أصول سائلة عاطلة عن العمل لا تدر أرباح للمصرف، هذه النتيجة السلبية تتفق مع توقعات الدراسة الحالية.

فقد تبين أيضاً أن تأثير صافي هامش الفائدة كبديل لمخاطر أسعار الفائدة (NIM) على ربحية المصارف التجارية هو ذات دلالة إحصائية ولها تأثير إيجابي بمستوى معنوية 1%، المعنى الضمني هو أن هامش الفائدة الصافي المرتفع يعني انخفاض مخاطر أسعار الفائدة، وبالتالي ينبغي تفسير هذه التأثيرات بشكل عكسي - أي. النتيجة الإيجابية لمخاطر أسعار الفائدة (NIM) تعني تأثيراً إيجابياً على ربحية المصرف، مما يعني أن زيادة صافي هامش الفائدة سوف تؤدي إلى زيادة ربحية المصارف التجارية (ROAA)، تتوافق هذه النتيجة الإيجابية مع توقعات الدراسة.

كما يلاحظ أن معامل المخاطر التشغيلية (OR)، له تأثير سلبي وذو دلالة إحصائية على ربحية المصارف التجارية بدلالة إحصائية ومستوى معنوية 1%، والمعنى الضمني هو أن الدرجة التي تزيد بها المصارف من نفقاتها سوف تؤدي إلى تقليل ربحية المصارف التجارية (ROAA)، وهي حقيقة في الصناعة المصرفية، وتتوافق هذه النتيجة السلبية مع توقعات الدراسة.

وتبين أن معامل مخاطر الائتمان لدينا (OR) له تأثير سلبي وذو دلالة إحصائية على ربحية المصارف التجارية بمستوى معنوية 1%، والمغزى من ذلك هو أن الدرجة التي تزيد بها نسبة القروض المتعثرة بالمصرف سوف تؤدي إلى تقليل ربحية المصارف التجارية (ROAA)، وهي كذلك حقيقة أساسية في الصناعة المصرفية، وتتوافق هذه النتيجة السلبية مع توقعاتنا.

أخيراً، تبين أن معامل مخاطر القوة الشرائية لوحدة النقد (PPR)، له أثر موجب وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% على ربحية المصارف التجارية، تشير العلامة الإيجابية بين مخاطر القوة الشرائية لوحدة النقد (معدلات التضخم) وربحية المصارف التجارية أن المصارف العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي قد تتنبأ بمعدلات التضخم وإدارتها بامتياز لتجنب أثرها السلبي على ربحيتها، لا تتوافق هذه النتيجة السلبية مع التوقعات البحثية.

8. النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

وضعت موجة التغيرات الاقتصادية الدولية والترابط الاقتصادي غير المسبوق الذي يشهده عالمنا المعاصر ضغوطاً على مختلف المؤسسات المالية العاملة في البلدان كتي تتوجه نحو العولمة المالية والأسواق العالمية، ورغم الآفاق الإيجابية المترتبة على ذلك كتنقل التقنية والمعرفة وزيادة حركة تدفقات رأس المال مما يؤدي إلى تفعيل النظام المصرفي وزيادة قدرته على جذب المزيد من الموارد المالية والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، إلا إن الصراعات الجيوسياسية باتت تتجلى بشكل كبير، كما

يمكن لعدم الاستقرار الجيوسياسي والصراعات والأزمات والتوترات العالمية الكبرى أن تؤدي إلى تغير هيكل واضطراب وتقلبات في الاقتصاد وأن تهر ما تسعى المؤسسات المالية إلى تحقيقه.

بناءً على ذلك هدفت الدراسة الحالية ومن خلال التحقيق التجريبي إلى التعرف على أثر المخاطر الجيوسياسية على ربحية المصارف التجارية العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي، وقد اعتمد الجانب التحليلي على بيانات بانل متوازنة (panel data) تم الحصول عليها من 39 مصرف من المصارف التجارية المسجلة والمدرجة في الأسواق المالية العاملة بالدول قيد الدراسة، وذلك خلال الفترة الزمنية (2007-2021)، باستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد وعن طريق تطبيق مقدر (PCSE) القياسي، وقد خلصت الدراسة من الانحدار إلى جملة من النتائج التي يمكن إبرازها في النقاط التالية:

أ) وجود أثر إيجابي وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 10% للمخاطر الجيوسياسية على ربحية المصارف التجارية العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي.

ب) استجابة مؤشر المخاطر الجيوسياسية (GPR) إلى مؤشر عدم اليقين في السياسة الاقتصادية (EUP) وأن التفاعل بينهما (GPR*EUP) يضعف ربحية المصارف التجارية العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي، أي أن هذا التفاعل له أثر سلبي وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1%.

ج) تشير النتائج أيضاً إلى أن المتغيرات الضابطة التي تم قياسها بواسطة مجموعة من مؤشرات المخاطر المالية، حيث أشارت نتائج الانحدار إلى وجود تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية معنوية لكفاية رأس المال وصافي هامش الفائدة ومعدل التضخم على ربحية المصارف التجارية العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي، في حين أشارت النتائج إلى أن معامل مخاطر السيولة ومعامل مخاطر التشغيل و معامل مخاطر الائتمان لها تأثير سلبي وذو دلالة إحصائية معنوية على ربحية المصارف التجارية العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي.

ثانياً: التوصيات:

وبناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة يمكن الخروج بمجموعة من المقترحات والتوصيات والتي من أهمها:

أ) توصي المسؤولين بالمصارف التجارية بتسليط الضوء على زيادة الاهتمام بموضوع قدراتها التنظيمية، والالتزام بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية مثل تطبيق معيار الأدوات المالية (IFRS9) الدولي، وتطبيق معايير بازل3، وذلك لما لهذه المعايير من أهمية بالغة في التخفيف من المخاطر المالية والعمل على رفع ثقة المستثمر الأجنبي اتجاهها.

ب) تحسين مناخ الاستثمار بما يساعد المستثمر الأجنبي المباشر في ممارسة عمله الاستثماري، ومحاولة استقطاب تلك الاستثمارات التي تستهدف الخدمات المصرفية الالكترونية، والاعتماد على الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، واستيعاب العمليات في البيئة الالكترونية وتشجيعها لخلق القيمة المضافة المرجوة.

ج) توصي بزيادة الاهتمام والتركيز على تنوع الدخل من غير الفوائد كالتركيز على الخدمات المالية وخاصة الالكترونية والاستثمار فيها نظراً لأهميتها في تعزيز ربحية المصارف التجارية.

د) العمل على التوجه نحو مجالات الاستثمار الاسلامية كالمراجحة والمضاربة والمشاركة بدلا من القروض التقليدية والمتعثره والتي تتطلب مخصصات كبيرة ومعطلة عن العمل ولا تدر أرباح.

ه) توصي المسؤولين بالمصارف التجارية وواضعي السياسات المالية بتسليط الضوء على زيادة الاهتمام بموضوع قدراتها التنظيمية على استقطاب تلك الاستثمارات المحلية بتقديم المزايا لها، مع ضرورة تبني استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي ونشر الوعي المصرفي لدى الجمهور وتشجيعهم على التعامل مع المصارف في كافة معاملاتهم التجارية مما يحفز هذه المصارف على تطوير واتساع خدماتها المصرفية لزيادة الأرباح، وزيادة استقطاب مستوى الودائع الحكومية في القطاع المصرفي مما يعزز من مركزها المالي وزيادة مستوى الاستقرار، والتقليل من الاعتماد على الالتزامات الأجنبية.

المصادر والمراجع

أشرف سالم عبد الكافي، & فاطمة محمد خميس. (2023). أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جودة الأصول في المصارف التجارية الليبية. *مجلة آفاق اقتصادية*، 9(18)، 46-78.

عبد الله رجب الفاضلي، & مصطفى أبوزيد مفتاح. (2022). العوامل المؤثرة على سيولة المصارف التجارية: دليل تجريبي من دول مجلس التعاون الخليجي. *مجلة آفاق اقتصادية*، 8(16)، 134-151.

منير إبراهيم هندي (2002) إدارة الأسواق و المنشآت المالية : منشأة المعارف بالاسكندرية.

الهاجرى، أحمد مناع سحيم وابن شيبية، بحر الدين و مرشد، أمير عبدالوهاب (2020). " تداعيات الأزمة الخليجية الجيوسياسية: الآثار والمخاطر والحلول"، *مجلة القلم للعلوم الإنسانية والتطبيقية (علمية-دورية-محمّمة)*، 7(17)، 461-492.

Alfadli, A., & Rjoub, H. (2020). The impacts of bank-specific, industry-specific and macroeconomic variables on commercial bank financial performance: evidence from the Gulf cooperation council countries. *Applied Economics Letters*, 27(15), 1284-1288.

Alsagr, N., & Hemmen, S. V. (2020). Oil rent, geopolitical risk and banking sector performance. *International Journal of Energy Economics and Policy*, 10(5), 305-314.

Baker, S. R., Bloom, N., & Davis, S. J. (2016). Measuring economic policy uncertainty. *The Quarterly Journal of Economics*, 131(4), 1593-1636.

Beck, N., & Katz, J. N. (1995). What to do (and not to do) with time-series cross-section data. *American political science review*, 89(3), 634-647.

Belkhir, M., Grira, J., Hassan, M. K., & Soumaré, I. (2019). Islamic banks and political risk: International evidence. *The quarterly review of economics and finance*, 74, 39-55.

Berry, W. D., & Feldman, S. (1985). Multiple regression in practice. SAGE Publications, Inc. <https://www.doi.org/10.4135/9781412985208>

- Bordo, M. D., Duca, J. V., & Koch, C. (2016). Economic policy uncertainty and the credit channel: Aggregate and bank level US evidence over several decades. *Journal of Financial stability*, 26, 90-106.
- Caglayan, M., & Xu, B. (2019). Economic policy uncertainty effects on credit and stability of financial institutions. *Bulletin of Economic Research*, 71(3), 342-347.
- Caldara, D., & Iacoviello, M. (2018). Measuring geopolitical risk. Board of governors of the federal reserve system. *International Finance Discussion Paper*, 2018
- Demir, E., & Danisman, G. O. (2021). The impact of economic uncertainty and geopolitical risks on bank credit. *The North American Journal of Economics and Finance*, 57, 101444.
- Dietrich, A., & Wanzenried, G. (2014). The determinants of commercial banking profitability in low-, middle-, and high-income countries. *Quarterly Review of Economics and Finance*, 54(3), 337-354.
- Dumičić, M., & Rizdak, T. (2013). Determinants of banks' net interest margins in Central and Eastern Europe. *Financial theory and practice*, 37(1), 1-30.
- Jovković, B., Vasić, A. S., & Bogićević, J. (2021). Determinants of Dividend Policy: A Case of Serbia's Banking Sector. *Naše gospodarstvo/Our economy*, 67(1), 13-22.
- Lee, Chi-Chuan, and Chien-Chiang Lee. (2019). Policy-related risk and corporate financing behavior: Evidence from China's listed companies. *Economic Modelling*, 94, 539-547.
- Lee, Chi-Chuan, and Chien-Chiang Lee. (2019). Oil price shocks and Chinese banking performance: Do country risks matter?. *Energy Economics*, 77, 46-53.
- Levine, R., Loayza, N., & Beck, T. (2000). Financial intermediation and growth: Causality and causes. *Journal of Monetary Economics*, 46(1), 31-77.
- Lu, Zhou, Gozgor, G., Huang, M., & Lau, C. K. M. (2020). The Impact of Geopolitical Risks on Financial Development: Evidence from Emerging Markets. *Journal of Competitiveness*, 12(1), 93-107.
- Olalere, O. E., & Mukuddem-Petersen, J. (2024). Geopolitical risk, economic policy uncertainty, and bank stability in BRICS countries. *Cogent Economics & Finance*, 12(1), 2290368.
- Olalere, O. E., Omar, W. A. W. B., & Kamil, S. (2017). Bank specific and macroeconomic determinants of commercial bank profitability: Empirical evidence from Nigeria. *International Journal of Finance & Banking Studies* (2147-4486), 6(1), 25-38.
- Petria, N., Capraru, B., & Ilnatov, I. (2015). Determinants of banks' profitability: evidence from EU 27 banking systems. *Procedia economics and finance*, 20(15), 518-524.
- Poshakwale, S. S., & Qian, B. (2011). Competitiveness and efficiency of the banking sector and economic growth in Egypt. *African development review*, 23(1), 99-120.

Poshakwale, S. S., & Qian, B. (2011). Competitiveness and efficiency of the banking sector and economic growth in Egypt. *African development review*, 23(1), 99-120.

Raghavendra, C. K. (2011). Solution Framework for Basel III, Global Liquidity Standard, SSRN 18814(June), 6–36.

Rai, P., Ojha, P., Singh, P., Gyawali, R., & Gupta, R. (2018). Determinants of Financial Performance in Nepalese Financial Performance. Available at SSRN 3101740

Şanlısoy, S., Aydın, Ü., Yalçınkaya, A., & Elif, A. (2017). Effect of political risk on bank profitability. *International Journal of Business Management and Economic Research (IJBMER)*, 8(5), 998-1007.

Triki, M. B., & Maatoug, A. B. (2020). The Relationship Between Volatilities on the Gold Market and US Stock Market in the Presence of Geopolitical Risks. *Scientific Journal of King Faisal University, Humanities & Management Sciences*, 21(2).